



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٧/٨/٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين و أكرم طسه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعي - / نوري رشيد علي / وكيله المحاميان منتظر عبد الزاهر و خليل مجبل.
التمييز عليه - المدعى عليه - / المدير العام للشركة العامة لسكك الحديد العراقية / إضافة لوظيفته .

الإدعاء:

ادعى وكيل المدعى (التمييز) أمام محكمة بداعة القائم التي أحالت الدعوى حسب الاختصاص الوظيفي الى محكمة القضاء الإداري بان موكلهما يعمل قاضياً في محكمة القائم وانه يشغل الدار المرقمة (LH232) الواقعة في مجمع السكك ٤٤٠/القائم بموجب عقد إيجار رسمي صادر من دائرة المدعى عليه (التمييز عليه) / إضافة لوظيفته وانه كان يدفع بدلات الإيجار وقوائم أجور الماء والكهرباء والخدمات الأخرى ، وحيث ان مجلس الوزراء كان قد اصدر القرار المرقم (٢٠٥) لسنة ٢٠٠٩ الذي يقضى بتملك دور الدولة لشاغليها من الموظفين والمواطنين العراقيين ، وحيث ان الدار التي يشغلها المدعى تم إنشائها من قبل دائرة المدعى عليه / إضافة لوظيفته على قطعة الأرض المرقمة (٢١ /ديوم الماتعي والبطيخة وفهيدة) والتي تعود ملكيتها الى وزارة المالية بذلك تكون الدار مشتركة بين دائرتي المدعى عليه /إضافة لوظيفته ووزارة المالية ، وان المدعى عليه / إضافة لوظيفته قام بإصدار قرار لجنة الاسكان المركزية المرقم (٤٥٦٠) في ٢٢/٦/٢٠٠٩ والمتضمن إلغاء تخصيص الدار التي يشغلها موكلهما المدعى وتخصيصها الى شخص آخر . نظلم المدعى لدى المدعى عليه /إضافة لوظيفته بتاريخ ١٦/٧/٢٠٠٩ ولم يبت بالنظلم رغم مضي المددة القانونية .

(٣-١)



أقام وكيل المدعي (المميز) الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٥ وطلبا إلزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته بالغاء (قرار لجنة الاسكان المركزية) وتمليك المدعي موكلهما الدار التي كان يشغلها . ونتيجة للمرافعة الحضورية العننية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٠ وبعد اضبارة ٢٦/ق/٢٠١٠ حكماً يقضي برد الدعوى شكلاً كونها خارج اختصاصات محكمة القضاء الإداري المحددة في الفقرة (د) من البند ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شوري للدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل حيث حصر وكسل المدعي مطالبته موكله في الدعوى بتمليكه الدار الحكومية المشغولة من قبله وذلك في محضر جلسة ٢٠١٠/٥/٥ فيكون طلب المدعي خارج اختصاصات محكمة القضاء الإداري . طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٦/٨ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن للتمييزي مقدم ضمن العدة القانونية فقرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه لما استند إليه من أسباب صحيح وموافق للقانون ذلك ان المدعي (المميز) والذي يعمل قاضياً في محكمة بداءة القائم ويشغل الدار المرقمة (LH232) الواقعة في مجمع السكك (٤٤٠/القائم) بموجب عقد إيجار رسمي صادر من دائرة المدعي عليه (المميز عليه) / إضافة لوظيفته وانه كان مستمراً بدفع بدلات الإيجار وقوائم أجور الماء والكهرباء والخدمات الأخرى وحيث ان مجلس الوزراء قد اصدر قراره المرقم (٢٠٥) لسنة ٢٠٠٩ والذي يقضي بتمليك دور الدولة لشاغليها من الموظفين والمواطنين العراقيين وحيث ان المدعي عليه (المميز عليه) / إضافة لوظيفته قسام بإصدار قرار لجنة الإسكان المركزية المرقم (٤٥٦٠) في ٢٢/٦/٢٠٠٩ المتضمن إلغاء تخصيص الدار للمدعي (المميز) وتخصيصها إلى شخص آخر حيث قد أقام المدعي (المميز) الدعوى طالباً الحكم بالغاء قرار لجنة الاسكان المركزية وتمليكه الدار



موضوع الدعوى استناداً إلى قرارات مجلس الوزراء الخاصة بهذا الشأن إلا انه عاد وفي جلسة ٢٠١٠/٥/٥ وحصر وكيله الدعوى بتمليك الدار المشغولة من موكله وحيث ان مثل هذا الطلب يخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري استناداً إلى نص الفقرة (د) من البند ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل ، وحيث ان المحكمة قضت برد الدعوى شكلاً فإن حكمها جاء صحيحاً ومتفقاً مع أحكام القانون عليه قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠ /٨/١٧ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
قاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندى

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن